اعتراضات ابن يعيش
على الزمخشري
في شرح المفصّل

الأستاذ عبد الاله نبهان

ألّف أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ)[١] كتابه « المفصل في علم العربية »في أثناء مجاورته الأولى بمكة المكرمة[٢] ، واستغرق تأليفه نحو سنتين من عام ٥١٣ إلى عام ٥١٥ هـ ، ويبدو أنه ـ فيما بعد ـ كتب عليه بعض الحواشي ، أو دوّن تفسيراً لبعض مشكلاته ، مما سوّغ أن يُنسب إليه كتاب في شرح مفصّله[٣] . جمع الزمخشري في كتابه المفصل مااستطاع جمعه من قواعد النحو وضوابطه على ترتيب لم يُسبق إليه ، مستفيداً من اجتهادات مَنْ سَبقوه في هذا الميدان . وتلقفت مجالس التعليم كتابَ الزمخشري ، وأحلّته محلّ الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، ومحل اللمع لابن جني . وأضحى المفصّل الشغل الشاغل للشرّاح في القرن السابع الهجري ، إذ إن شروحه التي دوّنت في هذا القرن وحده بلغت نحو ثمانية عشر شرحاً ، بدءاً بشرح الإمام فخر الدين الرازي محمد بن عمر (ت ٦٠٦ هـ) وانتهاءً بشرح الشيخ أبي عاصم عليّ بن عمر بن الخليل بن علي الفقيهيّ (ت ٦٩٨ هـ) ، ناهيك بمن شرحه بعد ذلك .

ويعدّ شرح المفصّل لابن يعيش من أفضل الشروح برأي القفطي جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف (ت ٦٤٦ هـ)[٤] ، وإذا كنا لاغلك أن نوازن بين شروح المفصّل كما وازن القفطي ، فإننا لانبالغ إذا قلنا : ـ وشرح ابن يعيش بين أيدينا ـ إنه شرح عظيم .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وابن يعيش هو أبو البقاء ، موفق الدين ، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا ، الموصليّ الأصل ، الحلبيّ المولد والمنشأ ، ولد في حلب سنة ثلاث وخمسين وخمسمائه للهجرة ، وأخذ عن علمائها ، ورحل في صدر حياته قاصداً بغداد ليدرك أبا البركات عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الأنباري ، فلمّا بلغ الموصل ، بلغه خبر وفاته ، وكان ذلك سنة (٥٧٧ هـ) فأقام بالموصل « مُدَيدةً » حسب تعبير ابن خلكان ، وسمع الحديث من بعض علمائها ، وعاد إلى حلب . ولما عزم على التصدّر للإقراء توجّه إلى دمشق ، واجتمع بالشيخ أبي اليُمن زيد بن الحسن الكندي (ت ٦١٣ هـ) وسأله سؤالاً مشكلاً في النحو ، فعرف أبو اليمن قَصْدَه ، وأقرَّ له بالعلم ، وعرف مكانته في النحو ، وكتب له ثناء .

ولا تسعفنا المصادر بتفصيلات عن حياته ، وإنما نواجهه شيخاً للجماعة في الأدب عندما التقاه ابن خلكان في حلب سنة ٦٢٦ هـ وقرأ عليه بعض اللمع .

كان ابن يعيش ملازماً مدينتَه حلب ، مواظباً على مجالس التدريس ، وألّف كتابين هما شرح المفصّل ، وشرح التصريف الملوكي ، وله جواب على مسائل قليلة في صفحات . وتوفي بحلب سنة ٦٤٣[٥] هـ .

إن الكلام عن شرح المفصل طويل وكثير ، لذلك فإننا سندلف إلى موضوعنا لنقف لدى ظاهرة واحدة وهي تتبع المواضع التي اعترض فيها ابن يعيش على الزمخشري .

أثنى ابن يعيش على الزمخشري في مقدمته للشرح ،كما أثنى على كتابه « المفصّل » ووضّح طبيعة عمله فيه إذ قال « استخرتُ الله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مُشْكِله ، وأوضّحُ مجمَله ، وأُتبع كلَّ حكم منه حُجَجه وعِلَله ، ولا أدّعي أنه ـ رحمه الله ـ أخلّ بذلك تقصيراً عمّا أتيتُ به في

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

هـذا الكتـاب ، إذ إن مَنْ كان قـادراً على بلاغـة الإيجـاز كان قـادراً على بلاغه الإطناب[٦] » .

وهكـذا وضح العلاّمـة الشـارح مـوقفـه منـذ المقـدمـة ، إنـه مـوقف الشارح المتواضع أمام الماتن ، وموقف المتأدّب العارف فضلَ مَنْ تقدّمـه ، وقـد خلا شرحـه من التهجم أو التعريض أو التجريح ، وإن المواضع التي خالف فيها الشارحُ الزمخشريّ محـدودة جـداً إذا قورنت بحجم الشرح ومـا اشتمل عليه من تفصيل . ونلاحظ أن موافقـة الشـارح للمـاتن هي الأصل في هـذا الشرح ؛ أمـا الاعتراضـات أو الاستـدراكات فهي فرع على هـذا الأصل . وكأن ابن يعيش كان يقف الموقف نفسه الذي وقفه نصير الـدين الطوسي (ت ٦٧٢ هـ) لما شرح إشارات ابن سينا وعبر عنه بقولـه « ومن شرط الشارحين أن يبـذلوا النُّصرةَ لمـا قـد التزموا شرحَـه ، بقـدر الإمكان والاستطاعة وأن يذبّوا عما قد تكفلوا إيضاحه ، بما يذبّ به صاحبُ تلك الصناعة ، ليكونوا شارحين غير نـاقضين ، ومفسرين غير معترضين . اللهمّ إلا إذا عثروا على شيءٍ لايمكن حَمْلُـه على وجـه صحيح ، فحينئـذٍ ينبغي أن ينبّهوا عليه بتعريض أو تصريح ، متمسّكين بذيل العدل والإنصـاف ، متجنّبين عن البغي والاعتسـاف[٧] » ويمكن أن نبـدأ بـاستعراض هـذه المـواضـع المحـدودة مشيرين إلى أن دائرة المعـارف الإسـلاميـة قـد بـالغت جداًعندمـا قـالت عن ابن يعيش : « إنـه كان يعـارض آراء الزمخشري في أغلب الأحيان[٨] .

١ ـ ورد في خطبـة المفصّـل قـول الـزمخشري : « لإنشـاء كتـابٍ في الإعراب محيط بكافةِ الأبواب » .

أخـذ عليـه الشـارح قـولـه « بكافـة » وقـال : « وقـولـه : « بكافـة الأبواب » شاذٌ من وجهين :

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أحدهما : أن « كافة » لاتستعمل إلا حالاً ، وههنا قد خفضها بالباء ، على أنه ورد منه شيء في الكلام عن جماعة من المتأخرين كالفارقي الخطيب ، والحريري ، وقد عيب عليهما ذلك ، والذين استعملوه لجؤوا إلى القياس . والاستعمال ماذكرناه .

والوجه الثاني : أنه استعمله في غير الأناسي ، والكافة : الجماعة من الناس لغةً[٩] »

٢ ـ قال الزمخشري في حدّه للاسم : « الاسم مادلّ على معنىً في نفسه دلالةً مجردةً عن الاقتران » .

أخذ عليه الشارح عدم الدقة في قوله : (مادلّ) قال : « وأما قول صاحب الكتاب في حدّه (مادلّ) ، فقوله : (مادلّ) ترجمةٌ عن الحقيقة التي يشترك فيها القبيل الثلاث نحو : كلمة . ولو صرح بها لكان أدلّ على الحقيقة لأنّه أقرب إلى المحدودة ، إذ (ما) عام يشمل كل دالٍّ من لفظٍ وغيره ، والكلمة لفظ ، والاسم المحدود من قبيل الألفاظ ، لكنّه وضع العام في موضع الخاص[١٠] » .

٣ ـ قال الزمخشري في مبحث الأسماء التي تمنع من الصرف : « وحَضَاجِر وسراويل في التقدير جمع حِضَجْر وسَرَاوِلَة » .

عقّب عليه ابن يعيش بقوله : « فأما قول صاحب الكتاب : وحضاجر ... فإشكال أورده على نفسه ، لأنه قد تقدّم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعاً لانظير له في الآحاد ... وسراويل اسم مفرد لهذا اللباس ، فكان في ذلك هدم هذه القاعدة بإيراد نظير لهذا الجمع من الآحاد[١١] » .

٤ ـ قاس الزمخشري منع الصرف وجوازه في نحو « نوح ولوط » على شبيهه في « هند ودعد » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فعدّ ابن يعيش هذا مأخذاً عليه فقال : وصاحب الكتاب لم يفرّق بين هند وجُمْل وبين لوط ونوح ، وجعل حكم نوح ولوط في الصرف ومنعه ، كهند ودعد ، وهو القياس إلا أن المسموع ماذكرناه .

والشارح يرى أن الاسم الأعجميّ الساكن الوسط مصروف ، وأن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة بدليل السماع[١٢] .

٥ ـ قسم الزمخشري الجملة إلى أربعة أضرب : فعلية واسمية وشرطية وظرفية .

ورأى الشارح أن الزمخشري استعار قسمة أبي علي للجملة ، وهي قسمة لفظية .والجملة في رأيه ضربان : فعلية واسمية . لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين : الشرط : فعل وفاعل . والجزاء : فعل وفاعل . والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقرّ ، وهو فعل وفاعل[١٣] .

٦ ـ ذكر الزمخشري في مبحث خبر (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس) « أنه لايصحّ دخول الباء إلا على لغة أهل الحجاز لأنك لاتقول : زيد بقائم ».

واعترض الشارح على هذا الرأي معقباً بقوله : « يريد أن مابعد (ما) التميمية مبتدأ وخبر ، والباء لاتدخل في خبر المبتدأ ، وهذا فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين وليس بسديد[١٤] ، وذلك لأن الباء إن كان أصل دخولها على « ليس » و « ما » محمولة عليها لاشتراكهما في النفي ، فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك ، وإن كانت دخلت في خبر « ما » بإزاء اللام في خبر « إن » فالتميمية والحجازية في ذلك سواء ، ويدل على ذلك مسألة الكتاب ، وهو قولهم : ماأنت بشيءٍ إلا شيء لايُعبأ به[١٥] . برفع « شيء » على البدل من موضع الباء لتعذر الخفض

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

والنصب[١٦] » .

٧ ـ قال الزمخشري في مبحث ذكر المجرورات : « .. والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثَمَّ ، وهو حرف الجرّ أو معناه » .

فعلق ابن يعيش على هذه العبارة بأدب الشارح : « .. فكذلك العامل في المضاف إليه حرف الجر المراد ؛ وقوله : « أو معناه » تسامحٌ ، لأن المعاني لاتعمل جرّاً »[١٧] .

٨ ـ أنشد الزمخشري في مبحث الإضافة اللفظية قول عبد الرحمن بن حسان :

أيُّهـا الشّـاتمي لتُحسبَ مثلي إنّما أنتَ في الضـلال تهيمُ[١٨]

شاهداً على أن الشاتم لما أضيف إلى ياء المتكلم حذفت منه النون .

وعقب ابن يعيش على ذلك بقوله : « أنشده شاهداً على ماادّعاه ، وزعم أن الياء في موضع جرّ ، والصواب أنها في موضع نصب ، وذلك رأي سيبويه وأبي الحسن جميعاً[١٩] » .

[ساق الزمخشري قول عبد الرحمن بن حسان شاهداً على ان الياء في الشاتمي في محل جر بالاضافة ، لان الزمخشري يرى أن المضاف اليه اذا كان ضميراً متصلاً جاء مافيه تنوين أو نون وما عدم واحداً منهما شرعاً في صحة الاضافة ... فضاربك والضاربك سواء عند الزمخشري في ان الياء في محل جر بالاضافة .

أما ماذكره الكاتب من ان الشاتم لما اضيف الى ياء المتكلم حذفت منه النون فوهم . إذ لانون في الشاتم ولا تنوين / المجلة] .

٩ ـ ذهب الزمخشري في مبحث الإضافة اللفظية إلى أنه لايتّصل باسم الفاعل ضمير إلا مجرور .

وعلق الشارح على هذا الرأي بقوله : « ولا أعرف هذا المذهب » ثم

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

رأى أن يجد للزمخشري سنداً فقال : « وقيل : إنه رأي لسيبويه وقد حكاه الرماني في شرح الأصول » . ثم وضح الشارحُ المشهورَ من مذهب سيبويه كما ذكره أبو سعيد السيرافي في شرحه فقال : « إن سيبويه يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب ، فيقول الكاف في « ضاربوك » في موضع مجرور لاغير ، لأنك تقول : ضاربو زيدٍ ، بالخفض لاغير ، والكاف في الضارباك والضاربوك يجوز أن تكون في موضع جرٍ وهو الاختيار . وأن تكون في موضع نصب لأنك قد تقول : الضاربو زيداً على مَنْ قال :

الحافظو عورةَ العشيرة[٢٠]

بالنصب ، وهو الاختيار . وإذا قلت : الضاربك ، كانت في موضع نصب لاغير ، لأنك لو وضعت مكانه ظاهراً لم يكن إلا نصباً نحو : الضارب زيداً ...

ثم ذكر الشارح مذهب الأخفش الذي يجعل المضمر إذا اتّصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال ، ويقول : « فهذان المذهبان ، فأمّا ماذكره صاحب الكتاب فمذهب ثالث لاأعرفه »[٢١] .

١٠ ـ في مبحث إقحام المضاف رأى الزمخشري أن المضاف مقحم في الشواهد الآتية :

في قول لبيد : إلى الحولِ ثُمّ اسمُ السلامِ عليكما[٢٢]

وفي قول ذي الرمة : داعٍ يناديه باسمِ الماءِ مَبْغُومُ[٢٣]

[وقوله] : تداعينَ باسم الشّيب في متثلّمِ[٢٤] ... الخ

وخالفه الشارح فاعتقد فيها حذف مضاف وقدّره بقوله : إلى الحول ثم معنى اسم السلام عليكما . وعلق على رأي الزمخشري بقوله : « صاحب الكتاب قد اعتقد زيادة المضاف الذي هو اسم هنا ، ولم يعتقده في الذي قبله فكأنه مذهب ثالث ، والحقّ ماذكرناه[٢٥] » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

١١ ـ قال الزمخشري في حدّ الصفة : « هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات » .

لم يرق هذا الحدُّ للشارح ، ورآه تقريباً وليس بحدٍّ على الحقيقة ، لأن الاسم ليس بجنسٍ للصفة لأنّها قد تكون بالجملة كقولك : مررت برجلٍ قام ؛ وبالظرف كقولك : مررت برجل في الدار . « فقولنا : لفظٌ ، أسدُّ لأنه يشمل الاسم والجملة والظرف » وقوله : « الدالّ على بعض أحوال الذات » لايكفي فصلاً ، ألا ترى أن الخبر دالّ على بعض أحوال الذات نحو : زيدٌ قائم وإن زيداً قائم ، وكان زيدٌ قائماً ، فإن أضاف إلى ذلك الجاري عليه في إعرابه أو التابع له في إعرابه استقام حداً وفصله من الخبر ، إذ الخبر لايتبع المخبر عنه في إعرابه[٢٦] .

١٢ ـ ذكر الزمخشري في مبحث البدل أن المضمر يبدل من المضمر كقولك : مررت بك بك .

فوضّح الشارح هذا بقوله : « مررت به به ، فالضمير الثاني بدل من الأول ، وأعدتَ حرف الجرّ لما ذكرناه من أن المجرور لامنفصل له » .

بعد هذا التوضيح رجح الشارح رأياً آخر بقوله : « والأقرب من هذا أن يكون تأكيداً لا بدلاً ، لأنّك إذا أبدلت اسماً من اسم ، وهما لعينٍ واحدة ، كان الثاني مرادفاً للأوّل ليعلم السامع بمجموعهما ، فأمّا إعادة اللفظ بعينه فمن قبيل التأكيد[٢٧] .

١٣ ـ تحدث الزمخشري في مبحث المضمرات عن التقاء الضميرين وتبنى رأي سيبويه ،قال : « وينبغي إذا اتّصلا أن تقدّم منهما ما للمتكلم على غيره ، وما للمخاطب على الغائب فتقول أعطانيك وأعطانيه زيدٌ . والدرهمَ أعطاكه زيدٌ ، وقال الله تعالى : « أَنُلْزِمُكُمُوهَا[٢٨] » .

وأقرّ الشارح هذا الترتيب في حالة من حالات الكلام ، وجنح إلى

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

التفصيل في سائر الحالات فقال : « وإذا اتصل الضميران بالمصدر فالأوّل هو الفاعل والثاني هو المفعول علىالترتيب الذي ذكره من تقديم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب من نحو : عجبت من ضربيك وضربيه ومن ضربكه ، على الترتيب الذي رتّبه صاحب الكتاب » ،

بينما يرى الشارح غير ذلك في حالات أُخر :

فإذا اتصل المضمران بفعل ، وكان أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً ، لزم تقديم الفاعل على كل حالٍ من غير اعتبار الأقرب نحو ضربتك وضربتَني وضربتُه وضربني وضربك ...

فإذا كان المتّصل به الضميران مصدراً نحو : عجبت من ضربي إياك ومن ضربيك فلك في الثاني وجهان : أن تأتي بالمتصل نحو : عجبت من ضربيك ، وأن تأتي بالمنفصل نحو : عجبت من ضربي إياك .. وذكر الشارح أمثلة أخرى وعقب بقوله : « وقد اشترط صاحب الكتاب أنه إذا التقى ضميران متصلان بُدئ بالأقرب إلى المتكلم من غير تفصيل . والصواب ماذكرته »[٢٩] .

١٤ ـ ذكر الزمخشري في مبحث أسماء الأفعال والأصوات هذين المثالين في أسماء الفعل : « وحذرَك بكراً وحذارَك » .

وعقب الشارح العلامة على هذين المثالين بأنه لايرى في ، حذرَك بكراً وحذارَك ، أسماء أفعال ، وإنما هي من مصادر مضافة إلى مابعدها ، فهي من باب : عمرَك اللهَ وقعدك اللهَ .

وإنما أوردها الزمخشري ههنا لأنّ فيها تحذيراً ، كالتحذير في وراءك وأمامك ونحوهما[٣٠] .

١٥ ـ ذكر الزمخشري في مبحث المركبات ضربين منها ، الأول يقتضي تركيبه أن يُبنى الاسمان معاً ، وضرب لايقتضي تركيبه إلا بناء

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الأوّل منهما ... وذكر من الضرب الثاني قول العرب « افعل هذا بادي بدا » و « ذهبوا أيدي سبا » .

وعلق الشارح بقوله : « وقد ذكر صاحب الكتاب « بادي بدا وأيادي سبا » من هذا الضرب ، وليس منه ، وإنما هو من الضرب الأول لأنهما ليسا علمين ، وسيوضح أمرُهما إن شاء الله[٣١] » .

١٦ ـ أنشد الزمخشري بيت الفرزدق :

كم عمةٍ لك ياجريرُ وخالةٍ فَدْعَاءَ قد حَلَبتْ عليّ عِشاري[٣٢]

وذكر أن الرفع على معنى : كم مرةٍ حلبت عليّ عمّاتك .

وقدّره ابن يعيش بقوله : « كم مرةٍ أو حلبةٍ عمةٌ لك قد حلبت عليّ عشاري » ، ثم قال : « وصاحب الكتاب فسّره في حال الرفع بالجمع ، وفيه نظر . والصواب ماذكرته لك »[٣٣] .

١٧ ـ وفي مبحث إعراب مايُجمع بالواو والنون قال الزمخشري : « وقد يُجعل إعراب مايجمع بالواو والنون في النون ، وأكثر مايجيء ذلك في الشعر ، ويلزم الياء إذ ذاك . قالوا : أتت عليه سنينُ . وقال :

دعاني من نجدٍ فإنّ سِنينَه لعبنَ بنا شِيباً وشيّبْننا مُرْدا[٣٤]

وقال سحيم :

وماذا يدّري الشعراء منّي وقد جاوزت حدَّ الأربعينِ[٣٥]

قال الشارح : اعلم أن من العرب من يجعل إعراب مايُجمع بالواو والنون في النون ، وذلك إنما يكون فيما يُجمع بالواو والنون عوضاً من نقصٍ لحقه نحو قولك : سنون وقلون وثبون ، والشيخ قد أطلق ههنا . والحقّ ماذكرته[٣٦] .

١٨ ـ قال الزمخشري في مبحث الجموع : « وحكم المؤنث مما لاتاء فيه كالذي فيه التاء ، قالوا : أرَضَات وأهلات في جمع أرض وأهل .. » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

قال الشارح : وأما أهَلات فهو جمع أهْلة بالتاء ، وليس يجمع أهل كما ظنّه صاحب الكتاب ، ألا ترى أن أهلاً مذكّر يجمع بالواو والنون نحو : أهلون[٣٧] .

١٩ ـ قال الزمخشري في مبحث صيغ الجموع : « ويجمع الجمع فيقال في كل أفْعُل وأفْعِلة : أفاعل ، وفي كل أفْعَال :أفاعيل نحو :أكالِب وأساوِر وأناعيم .. » .

واعترض الشارح على انسياق المتن وراء القياس بغير ضابط ، وجنح إلى تقييده بالسماع قال : « اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس ، فلا يجمع كل جمع ، وإنما يوقف عند ماجمعوه من ذلك ، ولا يُتجاوز إلى غيره ، وذلك لأن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة ، وذلك يحصل بلفظ الجمع ، فلم يكن بنا حاجة إلى جمع ثان . قال سيبويه : اعلم أنه ليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والحلوم[٣٨] ، وقال أبو عمر الجَرْمي : لو قلنا في أفْلُس : أفالس ، وفي أكْلُب : أكالب وفي أدْل : أدالِ لم يجز فإذن جمع الجمع شاذّ . وأمّا قول صاحب الكتاب : « فيقال في كل أفْعُل وأفْعِلة : أفاعل . وفي كل أفعال : أفاعيل ، فتسمّح في العبارة ، والصواب ماذكرناه ... فأمّا تمثيله بأكالب فكأنه قاسه وما أظنّه ورد . ولذلك قال الجَرْميّ : لو قلت : أكالب ، لم يجز . على أن الجوهري قد حكى أكالب في جمع أكْلُب[٣٩] » .

٢٠ ـ قال الزمخشري في مبحث الاسم المصغّر : « ومنهم مَنْ قال : فُريزق وجحيرش ، بحذف الميم لأنها من الزوائد ، والدال لشبهها بما هو منها وهو التاء . والأول الوجه . قال سيبويه : لأنه لايزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ، ثم يَرْتدع . فإنما حذف الذي ارتدع عنده[٤٠] » .

قال ابن يعيش : « فأما قول صاحب الكتاب : « في جَحْمَرش :

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

جُحَيْرِش » بحذف الميم فليس بصحيح ، وأظنه سهواً ، لأن الميم وإن كانت من حروف الزيادة فهي بعيدة من الطرف غير مجاورة له ، فلم يحسن إلا حذف الشين نحو : جحير[٤١] » .

وواضح ههنا أن الشارح العلاّمة تعجّل المأخذ على الزمخشري الذي كان يروي قول بعضهم ويردّ عليه بقول سيبويه مفضلاً الوجه الأول ، وهو تصغير جحمرش على جحير .

٢١ ـ قال الزمخشري في مبحث الاسم المصغّر : « وأما الألف فهي إذا كانت مقصورةً رابعة ثبتت نحو : حُبيلى » .

قال الشارح : وقول الشيخ : « إذا كانت مقصورة رابعة » فإن فيه زيادة قيد لاحاجة به إليه ، لأنها إذا كانت رابعة لاتكون إلا مقصورة[٤٢] .

٢٢ ـ وقال في مبحث النسب : « وتقول في كلتا : كلتي وكلتوي على المذهبين » ، يعني مذهب يونس ومذهب سيبويه .

قال الشارح : وقوله : « كلتي وكلتوي على المذهبين » يعني يونس وسيبويه ، وليس بصحيح لأن سيبويه يقول : كلويّ »[٤٣] .

٢٣ ـ وفي مبحث مواضع الزيادة ذكر الزمخشري اجتماع الزيادتين وفصلهما بين العين واللام قال : « .. وبين العين واللام في نحو كلاّء وخُطّاف وحِنّاء وجلْوَاخ وجرْيال وعِصْواد وهَبَيّخ وكِدْيون وبطّيخ وقُبّيط وقيّام وصوّام وعَقَنْقَل ...[٤٤] » .

قال الشارح : و « القيّام » بمعنى القيّوم ، وقرئ « الحيّ القيّام[٤٥] » ، وذكره في هذا الفصل كالغلط ، لأنّ هذا الفصل يتضمن اجتماع الزائدين ، وأن يفْصلا بين العين واللام . والقيّام : فَيْعال ، أصله : قَيْوَام ، فلمّا اجتمعت الواو والياء وسبق الأوّل منهما بالسكون ، قلبوا الواو ياءً وأدغموا

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الياء في الياء[٤٦] » .

٢٤ ـ ذكر الزمخشري أيضاً في مبحث مواضع الزيادة أن الزيادتين المفترقتين هما في نحو : حَبَوْكَرى وخَيْتَعُور ومَنْجَنُون . وكُنَابيل وجِحِنْبَار[٤٧] » .

واعترض الشارح هنا أيضاً على إقحام كلمة منجنون في هذا الموضع وقال : « وأما المنجنون فلا أرى هذا الفصل موضع ذكره ، وذلك لأنه ضمنه أن يذكر فيه ذوات الزيادتين المفترقتين من الرباعي ، ومنجنون فيه قولان :

أحدهما : أنه من ذوات الثلاثة والنون الأولى فيه زائدة ، والواو وإحدى النونين الأخيرتين زائدتان ، ويجمع على هذا على مجانين ، ويكون من الثلاثة وفيه ثلاث زوائد وموضعه ماتقدّم .

والثاني : أنه رباعي ، والنون الأولى أصل والواو زائدة وإحدى النونين ، ويُجمع حينئذٍ على مناجين وهو المسموع من العرب . فعلى هذا وإن كان رباعياً وفيه زيادتان فليستا مفترقتين على ماشرط في هذا الفصل » .[٤٨]

٢٥ ـ في بداية القسم الثاني من المفصل وهو القسم المخصص للأفعال اعترض الشارح على حدّ الفعل الذي قدمهُ الزمخشري ، قال الزمخشري : « الفعل مادلّ على اقتران حدثٍ بزمان » .

قال الشارح : وقوله رديء من وجهين :

أحدهما : أن الحدّ ينبغي أن يؤتى فيه بالجنس القريب ، ثم بالفصل الذاتيّ ، وقوله (مادل) فـ « ما » من ألفاظ العموم ، فهو جنس بعيد ، والجيد أن يقال : كلمة أو لفظة أو نحوهما ، لأنها أقرب إلى الفعل من (ما) . فإن قلت : (ما) ههنا وإن كان عاماً فالمراد به الخصوص .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ووضع العام موضع الخاص جائز .

قيل : حاصل ماذكرتم المجاز ، والحدّ المطلوب به إثبات حقيقة الشيء فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة .

والآخر : قوله « على اقتران حدث بزمان » ، لأن الفعل لم يوضع دليلاً على الاقتران نفسه ، وإنما وضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان ، والاقتران وجد تبعاً ، فلا يؤخذ في الحدّ على ماتقدّم . ثم هذا يبطل بقولهم : « القتالَ اليومَ » فهذا حدث مقترن بزمان وليس فعلاً ، فوجب أن يؤخذ في الحد (كلمة) حتى يندفع هذا الإشكال[٤٩] .

٢٦ ـ وفي مبحث نواصب الفعل المضارع ذكر الزمخشري (أو) وجعلها بمعنى إلى ، وذكر ذلك ابن يعيش بقوله : ومن النحويين من يقدّر (أو) هذه بـ « إلى » ويجعل مابعد (أو) غاية لما قبلها ، وإياه اختار صاحب الكتاب ـ أي المفصّل ـ ورفض الشارح هذا الوجه وقال : والوجه الأول وهو اختيار سيبويه ، أي أن تكون بمعنى إلاّ أن[٥٠] .

٢٧ ـ قال الزمخشري في مبحث أفعال القلوب : « ولك في المفعولين المتغايرين أن تُسند إلى أيّهما شئت ، تقول : أعطي زيدٌ درهماً ، وكُسِي عمرٌو جُبّةً ، وأعطي درهمٌ زيداً ، وكُسيت جبةٌ عمراً ، إلا أن الإسناد إلى ماهو في المعنى فاعل أحسن وهو زيد لأنه عاطٍ ، وعمرو لأنه مكتسٍ » .

قال الشارح منتقداً صياغة الزمخشري : واعلم أن صاحب الكتاب قد أطلق العبارة من غير تقييد ، والصواب أن يقال : مالم يكنْ هناك لَبْسٌ أو إشكال . فإن عرض في الكلام لبس أو إشكال امتنع إقامة الثاني مقام الفاعل ، وذلك إذا قلت : أعطى زيدٌ محمداً عبدَه ، أو نحوه ممّا يصح أخذه ، فإن هذا ونحوه مما يصحّ منه الأخذ إذا بنيته لما لم يُسمّ فاعله لم

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

تقمْ مقام الفاعل إلا المفعول الأول فتقول : أعطي محمدٌ عبدا ، ولايجوز إقامة العبد مقام الفاعل فتقول : أُعطي عبدٌ محمداً ، لأن العبد يجوز أن يأخذ محمداً ، كما يجوز لمحمّد أن يأخذ العبد ، فيصير الآخذ مأخوذاً ، فأما أُعطي درهمٌ زيداً فحسن لأنّ الدرهم لايأخذ زيداً ، فإن رفع فلا تتوهم فيه أنه آخذ لزيد[٥١] .

٢٨ ـ قال الزمخشري في معرض حديثه عن فاعل نعم وبئس : « وفاعلها إمّا مظهرٌ معرّفٌ باللام ، أو مضاف إلى المعرّف به » .

قال الشارح : يريد تعريف الجنس لاغير ، وأمّا إطلاقه فليس بالجيد . فإن قيل : ولم لايكون الفاعل إذا كان ظاهراً إلا جنساً ؟ قيل : لوجهين :

أحدهما : مايحكى عن الزجاج أنها لمّا وضعا للمدح العام والذم العام جُعل فاعلها عاماً ليطابق معناهما ، إذ لو جعل خاصاً لكان نقضاً للغرض ، لأن الفعل إذ أسند إلى عامٍّ عمّ ، وإذا أسند إلى خاصّ خصّ .

والوجه الثاني : أنهم جعلوه جنساً ليدلّ أن الممدوح والمذموم مستحقّ للمدح في ذلك الجنس ، فإذا قلت : نِعمْ الرجلُ زيدٌ ، أعْلَمْتَ أنّ زيداً الممدوح في الرجال من أجل الرجوليّة ، وكذلك حكم الذم[٥٢] ..

٢٩ ـ جنح الزمخشري في مبحث فعلي التعجب إلى اعتبار صيغة « أفْعِلْ به » فعلَ أمرٍ ، لافعلاً ماضياً جاء على صورة الأمر . وعلق على رأي النحاة بقوله : « وفي هذا ضرب من التعسف ، وعندي أن أسهل مأخذاً منه أن يقال : إنه أمرٌ لكلّ أحد بأن يجعل زيداً كريماً » .

ولم يوافق الشارح الزمخشري على رأيه ، وعدّه مسبوقاً إليه ، وانتصر لرأي سيبويه والجماعة في كون الصيغة فعلاً ماضياً على صورة الأمر ، قال : « فإن المذهب الأول ، مذهب سيبويه والجماعة » ثم ذكر الشارح

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أن ماعزاه الزمخشري إلى نفسه من رأي ، إنما هو شيء يحكى عن أبي إسحاق الزجاج .

وذكر الزمخشري في الباء وجهين :

أحدهما أن تكون مزيدة للتأكيد على حدّها في قوله تعالى ﴿ ولا تُلقوا بأيديكم إلى التَهْلُكة ﴾ والمراد أيديكم .

والوجه الثاني : أن تكون للتعدية ، ويكون معنى (أكرم بزيدٍ) صيّر الكرم في زيد ، كما يقال : نزلت بالجبل أي في الجبل .

قال ابن يعيش : وذلك بعيد من الصواب ، وذلك لأمور :

منها : أنه وإن كان بلفظ الأمر فليس بأمر ، وإنما هو خبر محتمل للصدق والكذب ، فيصحّ أن يقال في جوابه : صدقت أو كذبت ، لأنه في معنى : حَسُن زيدٌ جداً .

ومنها : أنه لو كان أمراً لكان فيه ضمير المأمور فكان يلزم تثنيته وجمعه وتأنيثه على حسب أحوال المخاطبين .

ومنها : أنه كان يصحّ أن يجاب بالفاء كما يصح ذلك في كل أمر نحو : أكرم بعمر فيشكرك ، وأجمل بخالدٍ فيعطيك على حد قولك : أعطني فأشكرك . فلماّ لم يجز شيءٌ من ذلك دلّ على ماذكرناه[٥٤] .

٣٠ ـ ذكر الزمخشري في مبحث الفعل الثلاثي حروف الحلق وجعل الخاء قبل الغين .

قال الشارح : والغين قبل الخاء ، لا على مارتّبها صاحب الكتاب[٥٥] .

٣١ ـ قال الزمخشري في مبحث الفعل الثلاثي : وأبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب : موازن للرباعي على سبيل الإلحاق ، وموازن له على غير سبيل الإلحاق ، وغير موازنٍ له ، فالأول على ثلاثة أوجه :

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الأول ملحق بدحرج نحو : شَمْلَلَ وحَوْقَل وبَيْطَر .

والثاني ملحق بتدحرج نحو : تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلّم ...

قال الشارح : فأمّا قوله في تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك أنها ملحقات بتدحرج فكلام فيه تسامح ، لأنه يوهم أنّ التاء مزيدة فيها للإلحاق ، وليس الأمر كذلك لأن حقيقة الإلحاق في تجلبب إنما هي بتكرير الباء ، ألحقت جلبب بدحرج ، والتاء دخلت لمعنىً المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج ، لأن الإلحاق لايكون من أول الكلمة ، إنما يكون حشواً أو آخراً ، وكذلك تجورب وتشيطن وترهوك ، الإلحاق بالواو والياء لابالتاء على ماذكرنا .

و أما تمسكن وتغافل وتكلّم فليست الزيادة فيها للإلحاق ، وإن كان على عدّة الأربعة فقولهم : تمسكن ، شاذّ من قبيل الغلط ، ومثله قولهم : تمدرع وتمندل ، والصواب : تسكّن وتدرّع وتندّل .

وكذلك تغافل ، ليست الألف للإلحاق ، لأن الألف لاتكون حشواً ملحقة ، لأنها مدّة محضة ، فلا تقع موقع غيرها من الحروف ، إنما تكون للإلحاق إذا وقعت آخراً لنقص المدّ فيها ، مع أن حقيقة الإلحاق إذا وقع آخراً إنما هو بالياء ، لكنها صارت ألفاً لوقوعها موقع متحرك وقبلها فتحة .

وتكلّم كذلك [لأنّ] تضعيف العين لا يكون ملحقاً ، فإطلاقه لفظ الإلحاق هنا سهو[٥٦] .

٣٢ ـ قال الزمخشري في مبحث الحروف المشبهة بالفعل : ولأن محل [إنّ] المكسورة وما عملت فيه الرفعُ ، جاز في قولك : إن زيداً ظريف وعمراً ، وإن بشراً راكبٌ لاسعيداً أو بل سعيداً ، أن ترفع المعطوف حملاً

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

على المحل .

قال الشارح معلقاً على قول الزمخشري : « إنه ليس بسديد ، لأن (إنّ) وما عملت فيه ليس للجميع موضع من الإعراب ، لأنه لم يقع موقع مفرد ، وإنما المراد موضع (إنّ) قبل دخولها على تقدير سقوط « إنّ » وارتفاع مابعدها بالابتداء ، وهو شبيه بقوله :

ولا نـــاعبٍ إلا ببينٍ غرابُهـــا[٥٧]

على توهم دخول الباء في المعطوف عليه إذ كان تقع فيه كثيراً ، كما توهّم سقوط « إنّ » ههنا[٥٨]

٣٣ ـ قال الزمخشري في مبحث حرفي الاستفهام : « وللاستفهام صدر الكلام ، لايجوز تقديم شيء ممّا في حيّزه عليه ، لاتقول : ضربت أزيداً وما أشبه ذلك » .

قال الشارح : « والجيد أن تقول :زيداً أضربت ؟ فتقدّم المعمول على الهمزة لأنك إذا قدمت شيئاً من الجملة خرج عن حكم الاستفهام ومن تمام الجملة » .[٥٩]

٣٤ ـ في مبحث التنوين جعل الزمخشري التنوين على خمسة أضرب :

١ ـ الدال على المكانة

٢ ـ الفاصل بين المعرفة والنكرة

٣ ـ العوض من المضاف إليه

٤ ـ النائب مناب حرف الإطلاق

٥ ـ التنوين الغالي

ويرى الشارح أن التنوين النائب مناب حرف الإطلاق ، والتنوين الغالي إنما هما نوع واحد قال : « وصاحب الكتاب جعل هذا الغالي قسماً

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

غير الأول « أي النائب مناب حرف الإطلاق » والصواب أنه ضرب منه ويجمعهما الترنّم ، إذ الأول إنما يلحق القوافي المطلقة معاقباً لحروف الإطلاق ، والثاني وهو الغالي إنما يلحق القوافي المقيدة »[٦٠] .

٣٥ ـ وأخذ ابن يعيش على الزمخشري في مبحث التنوين أيضاً إخلاله بتنوين المقابلة قال : « وقد أخل بتنوين المقابلة وهو قسم من أقسام التنوين ذكره أصحابنا ، وذلك أن يكون في جماعة المؤنث معادلاً للنون في جماعة المذكر ، وذلك إذا سميّ به نحو امرأة سميتها بـ « مسلمات » ففيها التعريف والتأنيث ، فكان يجب ألاّ ينوّن لاجتماع علّتين فيه ، لكنّ التنوين فيه بإزاء النون التي تكون في المذكر من نحو قولك المسلمون فسمّوه بتنوين مقابلة لذلك » .[٦١]

٣٦ ـ سمّى الزمخشري القسم الرابع من كتابه « المفصل » بالمشْتَرك »

وقد علّق الشارح على هذه التسمية وقام بتوجيهها ، قال : « وفي تسميته بالمشترك نظر ، لأن المشترك اسم مفعول ، وفعله اشترك ، ولا مفعول له إذ كان لازماً ، ولا يُبنى من اللازم فعلٌ للمفعول إلا أن يكون معه مايقام مقام الفاعل من جار ومجرور أو ظرف أو مصدر . وأحمل مايُحمل عليه أن يكون أراد المشترك فيه ، وحذف حرف الجر ، وأسند اسم المفعول إلى الضمير فصار مرفوعاً به . وأمّا أن يكون قد حذف الجار والمجرور معاً فليس بالسهل ، لأن ماأقيم مقام الفاعل يجري مجرى الفاعل . فكما لايحسن حذف الفاعل كذلك لا يحسن حذف ماأقيم مقامه[٦٢] .

٣٧ ـ قال الزمخشري في مبحث تخفيف الهمزة : « وفي « اقرأ آيةً » ثلاثة أوجه ، أن تقلب الأولى ألفاً ، وأن تحذف الثانية وتلقى حركتها على الأولى ، وأن تُجعلا معاً بين بين وهي حجازية » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

واعترض الشارح على الوجه الثالث لأن الهمزة الساكنة لاتُجعل بين بين قال : « وأما قول صاحب الكتاب أن تجعلا معاً بين بين ، فليس بصحيح ، وهو وهم لأن الأولى ساكنة ، والهمزة الساكنة لاتُجعل بين بين ، لأن معنى جعلها بين بين أي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها . وإذا لم تكن متحركة فلا يصح فيها ذلك ، مع أن الغرض من جعلها بين بين تخفيفُها بتقريبها من الساكن ، وإذا كانت ساكنة فقد بلغت الغاية في الخفّة ، إذ ليس وراءه خفّة ، فأمّا لو قلت : (قرأ آيةً) بتحريكها جاز أن تُجعلا بين بين معاً ، وذلك على لغة أهل الحجاز وعلى لغة غيرهم لأنها مفتوحتان بخلاف (اقرأ آية)[٦٣] » .

٣٨ ـ ذكر الزمخشري في مبحث حكم أوائل الكلم أن العرب ليس من لغتهم الابتداء بالساكن .

فعقب الشارح مستدركاً بقوله : « ربما فُهم منه أن ذلك مما يختصّ بلغة العرب ، ويجوز الابتداء بالساكن في غير لغة العرب ، وليس الأمر كذلك ، بل إنما كان ذلك لتعذر النطق بالساكن ، وليس ذلك مختصاً بلغة دون لغة »[٦٤] .

٣٩ ـ ذهب الزمخشري في مبحث زيادة الحروف إلى أن التاء في كلمة « تَوْلج »[٦٥] زائدة .

قال الشارح : وهي عند البغداديين « تَفْعل » والتاء عندهم زائدة ، وكأن صاحب هذا الكتاب ـ أي الزمخشري ـ نحا نحو ذلك ، ولذلك استثنى من أن تكون أصلاً ، وعدّها مع ماهي فيه زائدة ، وليس الأمر فيها عندي كذلك لأن (تفعل) معدوم في الأسماء ، و (فوعل) كثير ، والعمل إنما هو على الكثير[٦٦] .

٤٠ ـ ذكر الزمخشري في مبحث الإعلال الكلمات : « القَوَد ،

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الحَوَكة ، الخَوَنة ، الجَوَرة وهي ألفاظ شذّت فصحّحت ولم تعلّ ، وكأن العرب أخرجوها على الصحة منبهةً على أصل الباب ، ثم قاس عليها حال حولاً .

فاعترض عليه الشارح بقوله : « وقد جعل صاحب الكتاب حولاً جارياً على الفعل ، وأخرج صحته على الشذوذ من نحو : القَود والحَوَكة ، والوجه مابدأنا به لأنّه على القياس » وكان ابن يعيش علّل صحةَ الواو في (الحَول) لمخالفة بنائها أبنية الأفعال[٦٧] .

٤١ ـ عقد الزمخشري في مبحث الإعلال فصلاً في صياغة (افعالّ) من الحوّة على احواوى ، فذهب إلى أنهم لم يدغموا الواوين وقلبوا الواو الثانية ألفاً ، لأنّ الإدغام كان يصيّرهم إلى مارفضوه من تحريك الواو بالضم في نحو : يغزو ويسرو لو قالوا : احواوّ يحواوّ .

فعلق الشارح بقوله : « ليس بصحيح ، لأن الواو المشدّدة لاتثقل عليها حركات الإعراب نحو : هذا عدوٌّ وعتوٌّ »[٦٨] .

٤٢ ـ قال الزمخشري في مبحث الإدغام : ولم يدغموا نحو « تذكرون » لئلا يجمعوا بين حذف التاء وإدغام الثانية » .

وعلق الشارح بأن هذا الكلام إنما هو إشارة من الزمخشري « بأنه كان يسوغ الإدغام لولا الحذف ، وليس ذلك صحيحاً ، لأن هذا النوع من الإدغام لايسوغ في المضارع لما ذكرناه من سكون الأوّل ودخول ألف الوصل . وذلك لايجوز[٦٩] .

هذا جملة ماستخرجناه من اعتراضات الشارح العلامة ابن يعيش واستدراكاته على الزمخشري في مفصّله . وإننا لنأمل ألا يكون قد فاتنا شيءٌ ذو بال إن شاء الله . وفوق كل ذي علم عليم .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

التعليقات والإحالات

(١) إنباه الرواة ٢ : ٢٦٥ برقم ٧٥٣ ، وفي الحاشية جريدة بمواضع ترجمته . وانظر معجم الأدباء ١٩ : ١٢٣ .

(٢) جاور الزمخشري مجاورته الأولى بين عامي ٥١٢ ـ ٥١٦ هـ .

(٣) ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (الترجمة العربية) ٥ : ٢٢٥ شرحاً للمفصل من تأليف الزمخشري ، وقال إن نسخة منه بليدن ١٦٤ ، وڤيينا ١٥٤ ، وربما كان ماسماه بروكلمان شرحاً هو نفسه ماسماه البغدادي حواشي المفصل أو شرح بعض مشكلات المفصل . انظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٢ : ١١٢ ، ١٤٤ وحاشية على شرح بانت سعاد للبغدادي ١ : ١٠٩ .

(٤) انظر رأيه وموازنته بين الشروح في إنباه الرواة ٤ : ٣٩ في ترجمته لابن يعيش .

(٥) انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٧ : ٤٦ برقم ٨٣٣ تح د . إحسان عباس ، وإنباه الرواة ٤ : ٣٩ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٤ ، والعبر ٥ : ١٨١ ، والنجوم الزاهرة ٦ : ٣٥٥ ، والمختصر في أخبار البشر ٣ : ١٧٤ ، وتتمة المختصر ٢ : ٢٥٧ ، ومفتاح السعادة ١ : ١٩٧ ، وشذرات الذهب ٥ : ٢٢٨ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ٢٨٩ ، وبغية الوعاة ٢ : ٣٥١ ، والمسائل المشار إليها نشرت في حوليات جامعة القديس يوسف ببيروت ، المجلد ٤٨ سنة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ص ٣٠٥ ـ ٣٠٩ بتحقيق رودلف زلهايم .

(٦) شرح المفصل ١ : ٢

(٧) الإشارات والتنبيهات لابن سينا مع شرح نصير الدين الطوسي ١ : ١٦٢ ، ١٦٣ وقد اهتدينا إلى هذا النص بفضل مقال أستاذنا الجليل الدكتور شاكر الفحام في مجلة مجمع اللغة بدمشق المجلد ٥٦ ص ٥١ .

(٨) دائرة المعارف الإسلامية ١ : ٤١٦ .

(٩) شرح المفصل ١ : ١٧ .

(١٠) شرح المفصل ١ : ٢٣ وانظرتفسير الرازي ١ : ٣٤ .

(١١) شرح المفصل ١ : ٦٤ . وحضاجر : الضبع .

(١٢) شرح المفصل ١ : ٧٠ ، ٧١ .

(١٣) شرح المفصل ١ : ٨٨ .

(١٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١ : ١٦٥ (المسألة رقم ١٩) .

(١٥) انظر كتاب سيبويه ١ : ٣٦٢ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

(١٦) شرح المفصل ٢ : ١١٦ .

(١٧) شرح المفصل ٢ : ١١٨ .

(١٨) انظر بشأن نسبة هذا البيت خزانة الأدب ٤ : ٤٦٣ (طبعة هارون ١١ : ١٥٨) ، وفرحة الأديب للأسود الغندجاني : ١١٧ .

(١٩) شرح المفصل ٢ : ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٢٠) البيت لقيس بن الخطيم ، وهو من شواهد سيبويه ١ : ٩٥ :

الحافظو عورةَ العشيرة لا يأتيهمُ من ورائنا نَطَفُ

(٢١) شرح المفصل ٢ : ١٢٤ .

(٢٢) البيت للبيد وهو بتمامه :

إلى الحولِ ثم اسمُ السلام عليكما ومَنْ يبكِ حولاً كاملاً فقد اعتذرْ

انظر الخزانة ١ : ٢١٧ ، وشرح ديوانه ص ٢١٣ ق ٢٨ ب ٧ ، بتحقيق د . إحسان عباس .

(٢٣) البيت لذي الرمّة وهو بتمامه :

لايَنْعَشُ الطّرفَ إلا ما تخوّنه داعٍ يناديه باسم الماء مبغومُ

وانظر الخزانة ٤ : ٣١٤ ، ٤٩٥ ، وشرح شواهد الشافية ٤٢٧ وديوانه ١ : ٣٩٠ ط المجمع بدمشق .

(٢٤) الشعر لذي الرمة ، والبيت بتمامه :

تداعينَ باسم الشيب في مُتَثَلَّم جوانبُه من بَصرةٍ وسِلام

وانظر الخزانة ١ : ٥٠ و ٢ : ٢٢٠ و ٣ : ٨٩ وديوانه ٢ : ١٠٧٠ ط المجمع بدمشق .

(٢٥) شرح المفصل ٣ : ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ويشير ابن يعيش بقوله : « ولم يعتقده في الذي قبله » أي في إضافة المسمّى إلى اسمه في نحو قولهم : لقيته ذات مرة ، وقوله :

إليكم ذوي آل النبيّ تطلعت نوازع من قلبي ظماءٌ وألبب

(٢٦) شرح المفصل ٣ : ٤٧ .

(٢٧) شرح المفصّل ٣ : ٦٩ ، ٧٠ .

(٢٨) سورة هود . الآية ٢٨ .

(٢٩) شرح المفصّل ٣ : ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٣٠) شرح المفصل ٤ : ٧٥ .

(٣١) شرح المفصل ٤ : ١١٢ ، ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٣٢) البيت من شواهد سيبويه ١ : ٢٥٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ . والمقتضب ٣ : ٥٨ والخزانة ٣ : ١٢٦ .

(٣٣) شرح المفصل ٤ : ١٣٤ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

(٣٤) البيت للصمة بن عبد الله وهو في ديوانه ص ٦٢ ق ١٣ ب ٥ وفي التعليقات والنوادر للهجري ١ : ١٦٤ وآمالي ابن الشجري ٢ : ٥٣ .

(٣٥) البيت لسحيم بن وثيل . انظر المقتضب ٣ : ٣٣٢ و ٤ : ٣٧ والخزانة ٣ : ٤١٤ .

(٣٦) شرح المفصل ٥ : ١١ ـ ١٢ .

(٣٧) شرح المفصل ٥ : ٣١ .

(٣٨) كتاب سيبويه ٢ : ٢٠٠ .

(٣٩) شرح المفصل ٥ : ٧٤ ، ٧٥ وانظر الصحاح : « كلب » .

(٤٠) كتاب سيبويه ٢ : ١٢١ .

(٤١) شرح المفصل ٥ : ١١٧ .

(٤٢) شرح المفصل ٥ : ١٢٩ .

(٤٣) شرح المفصل ٦ : ٦ وانظر كتاب سيبويه ٢ : ٨٢ .

(٤٤) الكلاّء : موضع بالبصرة . والخُطّاف : طائر صغير . والحِنّاء : خضاب اليد . والجلواخ : الوادي الواسع . والجريال : الذهب وهو أيضاً صبغٌ أحمر . والعصواد : الأمر العظيم . والهبيّخ : يقال : غلام هَبَيّخ أي سمين مأخوذ من الهبخ وهو الورم . والكِدْيون : عكر الزيت . والقُبّيط : ضرب من الحلوى . والعقنقل : الرمل المتراكب عن شرح المفصل ٦ : ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٤٥) سورة البقرة : ٢٥٥ وآل عمران ٢ . قال أبو حيان في البحر ٢ : ٢٧٧ : وقرأ الجمهور « القيوم » .. وقرأ ابن مسعود وابن عمر وعلقمة والنخعي والأعمش : « القيّام » . وانظر تفسير القرطبي ٣ : ٢٧٢ والفخر الرازي ٢ : ٣١٥ .

(٤٦) شرح المفصل ٦ : ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٤٧) الحبوكرى : الداهية ، والخيتعور : الداهية ، وقيل كل مايغرّ ويخدع كالسراب ونحوه . والمنجنون : الدولاب الذي يستقى عليه . وكنابيل : اسم أرض معروفة . والجحنبار : الضخم العظيم الخَلْق . عن شرح المفصل ٦ : ١٤٠ ، ١٤١ .

(٤٨) شرح المفصل ٦ : ١٤٠ ، ١٤١ وانظر كتاب سيبويه ٢ : ٣٤٤ .

(٤٩) شرح المفصل ٧ : ٣ .

(٥٠) شرح المفصل ٧ : ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ وانظر كتاب سيبويه ١ : ٤٢٧ ، ٤٢٨ .

(٥١) شرح المفصل ٧ : ٧٦ ، ٧٧ .

(٥٢) شرح المفصل ٧ : ١٣٠ .

(٥٣) سورة البقرة : ١٩٥ .

(٥٤) شرح المفصل ٧ : ١٤٨ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

(٥٥) شرح المفصل ٧ : ١٥٣ .

(٥٦) شرح المفصل ٧ : ١٥٥ ، ١٥٧ . ومعنى ترهوك : تحرك في مشيه .

(٥٧) الشعر للأحوص الرياحي وهو بتمامه :

مشـــائيمَ ليســوا مصلحين عشيرةً ولا نـــاعبٍ إلا ببينٍ غُرابُهـــا

وهو من شواهد سيبويه ١ : ٨٣ ، ١٥٤ ، ٤١٨ .

(٥٨) شرح المفصل ٨ : ٦٧ .

(٥٩) شرح المفصل ٨ : ١٥٥ .

(٦٠) شرح المفصل ٩ : ٢٩ ، ٣٤ .

(٦١) شرح المفصل ٩ : ٣٤ .

(٦٢) شرح المفصل ٩ : ٥٣ .

(٦٣) شرح المفصل ٩ : ١٢٠ .

(٦٤) شرح المفصل ٩ : ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٦٥) التولج هو كناس الوحش الذي يلج فيه ، وهو فَوعل من الولوج ، والتاء فيه بدل من الواو ، كأنهم كرهوا اجتماع الواوين فأبدلوا من الأولى تاء .... وربما قالوا : دولج ، فأبدلوا من التاء دالاً .

عن شرح المفصل ٩ : ١٥٨ وانظر كتاب سيبويه ٢ : ٣٥٦ .

(٦٦) شرح المفصل ٩ : ١٥٦ ، ١٥٨ وانظر كتاب سيبويه ٢ : ٣٥٦ .

(٦٧) شرح المفصل ١٠ : ٨٢ ، ٨٣ .

(٦٨) شرح المفصل ١٠ : ١٢٠ .

(٦٩) شرح المفصل ١٠ : ١٥١ ، ١٥٢ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net